

ليتسنى للجنة الانتخابات الشروع في إنشاء سجل الناخبين الإلكتروني رئيس الجمهورية يوجه البرلمان سرعة إتخاذ الإجراءات الدستورية لإصدار التعديلات على قانون الانتخابات

وجه فخامة الأخ عبد ربه منصور هادي، رئيس الجمهورية، مجلس النواب استكمال الإجراءات الدستورية والقانونية اللازمة لإصدار مشروع التعديلات القانونية المقترحة على قانون الانتخابات العامة والاستفتاء في أقرب وقت واتخاذ الإجراءات الكفيلة لإصدار المادة المضافة في أسرع وقت للأهمية ... جاء ذلك خلال استماعت مجلس النواب في جلسته المنعقدة أمس برئاسة رئيس المجلس الأخ يحيى علي الراعي إلى رسالة رئيس الجمهورية رئيس اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء رقم (270) وتاريخ 2013/6/24 والتي تشمل طلب إضافة مادة إلى القانون رقم (13) لسنة 2001م بشأن الانتخابات العامة والاستفتاء وتعديلاته حتى يتسنى للجنة الشروع في إنشاء سجل الناخبين الإلكتروني الجديد في ضوء ذلك.

وبعد استماع المجلس إلى هذه المذكرة أقر إدارتها في جدول أعماله لهذه الفترة نظراً لأهميتها وإحالة مشروع التعديلات القانونية إلى اللجنة المختصة لدراستها ومناقشتها وتقديم تقرير حول ما يتم التوصل إليه إلى المجلس للبت فيها. كما أقر المجلس تمديد فترة عمله أسبوعاً لاحقاً.



أكد أهمية حضور عدد من الوزراء للرد على استفسارات المجلس مجلس النواب يستكمل استعراضه لتقرير حول أداء الحكومة في الجوانب الاقتصادية والمالية والأمنية



إلى ذلك وفي إطار ممارسة المجلس لدوره الرقابي كان من المقرر أن يحضر وزير الخارجية أيوب بكر عبدالله القريبي وزير الداخلية اللواء الركن عبدالقادر حطمان وزير الكهرباء والطاقة الدكتور صالح سميع ووزير الشؤون القانونية الدولية محمد أحمد المخلافي ووزير الزراعة الدكتور فريد محمد مجور ووزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور محمد السعدي هذه الجلسة للرد على استفسارات عدد من أعضاء المجلس في قضايا تقع تحت نطاق اختصاصات الوزارات التي يرأسونها إلا أنهم لم يحضروا.

وأكد المجلس على أهمية حضورهم للرد على تلك الاستفسارات.

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضر جلسته السابقة وسياوصل أعماله صباح يوم السبت القادم بمشئبة الالعال.

إلى مستوى التحديات القائمة مما يعكس نفسه سلباً على مستوى تنفيذ الإلتزامات التي تضمنتها المبادرة الخليجية وكذا ما تضمنه برنامج الحكومة العام مما أوجب على مجلس النواب أن يقف وقفة تقييمية لأداء الحكومة في أهم الجوانب الاقتصادية والمالية والأمنية والخدمات ذات العلاقة المباشرة بحياة المواطنين والوصول إلى إيجاد رؤية تكاملية مشتركة لمعالجة السلبيات والقصور وإرساء علاقة صحية بين السلطتين التشريعية والتنفيذية تهدف إلى مساعدة ودعم حكومة الوفاق الوطني لمواجهة التحديات التي تواجه الوطن والتأكيد على العمل كفريق واحد هدفه تحقيق خدمة المواطن والمصلحة الوطنية العليا.

استكمل مجلس النواب جلسته المنعقدة أمس برئاسة رئيس المجلس ... يحيى علي الراعي استعراضه لتقرير اللجنة البرلمانية الخاصة المكلفة بتقييم أداء الحكومة في الجوانب الاقتصادية والمالية والأمنية حيث أشارت اللجنة البرلمانية في تقريرها إلى أن المهام الوطنية الكبيرة المطلوب التعاطي معها وإنجازها خلال المرحلة الانتقالية المنصوص عليها في المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية والتي من أهمها عقد مؤتمر الحوار الوطني الشامل وكذا إعادة هيكلة القوات المسلحة وتحقيق المصالحة الوطنية ومحاربة الإرهاب.

واعترفت اللجنة البرلمانية في تقريرها أن تلك القضايا التي يتولى رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي إدارتها بصورة مباشرة لانشك أنها حققت وتحقق نجاحات وتقدماً كبيراً نحو تحقيق أهدافها وغاياتها النهائية إن شاء الله.

ولفتت اللجنة في تقريرها إلى أن ذلك هو جهد يستحق من مجلس النواب ومن الشعب اليمني بصورة عامة كل الشكر والتقدير ودعم جهوده لتحقيق الأمن والاستقرار وما ينشده شعبنا العظيم.

وأشارت اللجنة البرلمانية في تقريرها إلى أنه وفي إطار القضايا ذات المسؤولية المباشرة المناطة لحكومة الوفاق الوطني وخاصة بعد أن مضى على تشكيلها ما يقارب من ثمانية عشر شهراً تبين أن مستوى أداء الحكومة لا يرتقي

صدور قرارات جمهورية بتعيينات في وزارة الداخلية وملحقاتها

6- اللواء/د. عوض محمد يحيى يعيش وكيلا مساعدا للتجهيزات والموارد المالية.
مادة (2) يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.
كما صدر أمس القرار الجمهوري رقم (147) لسنة 2013م بإجراء بعض التعيينات في أكاديمية الشرطة على النحو التالي:
1- عقيد.د/ مسعد ضيف الله قائد الظاهري نائبا لرئيس الأكاديمية للشؤون التعليمية.
2- عقيد.د/ عبدا لله ناجي سعيد القيسي نائبا لرئيس الأكاديمية للشؤون المالية والإدارية.
3- عميد.د/ علي صالح المصري مديراً لكلية الدراسات العليا.
4- عقيد.د/ مثنى مثنى مقبل الشعبي نائبا لمدير كلية الدراسات العليا للشؤون التعليمية.

وعلى مبادرة مجلس التعاون الخليجي وأيتها التنفيذية الموقعتين بتاريخ 2011/1/23م، وبناءً على ترشيح وزير الداخلية. وبعد موافقة مجلس الوزراء .
// قرار //

مادة(1)- يعين الاخوة التالية اسماؤهم بوزارة الداخلية بالوظائف المبينة قرين اسم كل منهم وعلى النحو التالي:
1- اللواء/ عبده ثابت محمد أحمد قائد الصباحي مقشاً عاماً .
2- اللواء/ فضل عبدالمجيد أحمد الردفاني وكيلا للوزارة لقطاع الخدمات المدنية
3- اللواء/ د.محمد منصور علي الغدراء وكيلا مساعداً للأمن الجنائي.
4- اللواء/ صالح علي عبدالحبيب السلفي وكيلا مساعداً لعمليات الشرطة.
5- اللواء/ صالح حسين قاسم هادي وكيلا مساعداً للموارد البشرية .

صنعاء/ سبأ//
صدر أمس القرار الجمهوري رقم (146) لسنة 2013م بإجراء بعض التعيينات في وزارة الداخلية فيما يلي نصه :
رئيس الجمهورية :
بعد الاطلاع على دستور الجمهورية اليمنية.
وعلى القانون رقم (15) لسنة 2000م بشأن هيئة الشرطة .
وعلى القرار الجمهوري رقم (169) لسنة 1995م بشأن الالاتة التنظيمية لوزارة الداخلية وتعديلاته.
وعلى القرار الجمهوري رقم (184) لسنة 2011م بتشكيل حكومة الوفاق الوطني وتسمية أعضائها وتعديله .
وعلى القرار الجمهوري رقم (50) لسنة 2013م بشأن مكونات الهيكل التنظيمي لوزارة الداخلية .

رئيس الوزراء يصدر قراراً بتعيينات في 18 إدارة عامة بالداخلية

6- عقيد/ د. محمد علي محمد جباري مديراً عاماً للإدارة العامة للجودة الشاملة.
7- عقيد/ مطهر علي ناجي الشعبي مديراً عاماً للإدارة العامة للبحث الجنائي.
8- عقيد/ عبد الحليم عبدالله نعمان الخالدي مديراً عاماً للإدارة العامة لمباحث الأموال العامة.
9- عقيد/ سعاد محمد محمد القعطي مديراً عاماً للإدارة العامة لحماية الأسرة .
10- عميد / عبدالله يحيى جابر الردفاني مديراً عاماً للإدارة العامة للمناذ والمطارات.
11- عقيد/ صالح محمد علي عوض المدحجي مديراً عاماً للإدارة العامة للاتصالات.

صدر أمس قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (337) لسنة 2013م بإجراء بعض التعيينات بوزارة الداخلية على النحو التالي :
1- عقيد / د.عبدالمعزم سالم شرف الشيباني مديراً عاماً للإدارة العامة للتخطيط والتنظيم.
2- عميد/ د. علوي صالح أحمد قرعة مديراً عاماً للإدارة العامة لمركز المعلومات.
3- عقيد/ د. رياض محمد حسين الفقير مديراً عاماً للإدارة العامة للرقابة والتفتيش .
4- عقيد/ عمر محمد عبد الله بن حليس اليافعي مديراً عاماً للإدارة العامة لحقوق التناسي.
5- عقيد/ د.عبد القوي لطف الله علي جميل مديراً عاماً للإدارة العامة لمكافحة الفساد وتجاوزات الشرطة .

افتتح أعمال مؤتمر المعايير الصحية

رئيس الوزراء: اليمن تستنزف العملة الصعبة بسبب السفر للعلاج في الخارج عجلة التاريخ لن تعود للوراء ويجب استغلال الفرصة التاريخية الحالية



وأردف قائلاً "اشعر بالأسى الشديد أن عشرات الآلاف من مرضانا يذهبون للعلاج في الخارج، وكم تخسر اليمن من عسلات صعبة جراء ذلك، بل إن البعض من ذوي القدرات المالية المحدودة يتعرضون في الخارج لمصوبات ومعاماة قاسية".
وأكد الأخ ياسدوة على أهمية تطبيق قانون التأمين الصحي وجويد الخدمات والرعاية الصحية، المعالجة كل هذه المشاكل .. مشيراً إلى أن تراجع الخدمات الصحية امر غير مقبول، فالافتراض أن تتطور لأن تتراجع.
ولفت إلى أن التعليم والصحة وتأمين لا يفضلان ويجب اإهتمام بهما لتحقيق التطور الذي يشده الجميع.
وأكد رئيس الوزراء أن اليمن وضعت الطريق الصحيح وحمنا سيبنى اليمن الجديد.. مشيراً إلى اليمن لديها كل المقومات اللازمة للنهوض إذا ما أحسن استثمارها.. لافتنا بهذا الخصوص إلى المقومات السياحية والاستثمارية والثروات الطبيعية التي تكتننها البلاد والتي يمكن من خلالها تحقيق النهوض المنشود لليمن بدوره المحوري في خدمة محيطه الإقليمي والدولي.
ودعا الأخ ياسدوة من يحاولون افتعال المشاكل والعراقيل امام الحكومة لعرقلة عجلة التغيير، أن يضعوا أيديهم في ايدينا لبناء اليمن الجديد وتنمية الوطن وخدمة المواطنين.. مطالباً بالكف عن المحامكات والمزايدات، وضرورة التكاتف في هذه المرحلة الدقيقة والحساسة من تاريخ اليمن لتحقيق التطلعات المنشودة في التطور والتغيير.

وقال " عجلة التاريخ لن تعود إلى الوراء، وعلينا أن نستغل هذه الفرصة التاريخية لوضع اليمن على الطريق الصحيح، لأن هذه

الفرصة الكبيرة اذا ضيعناها لن تتأتى في المستقبل، وأنا انصح من يريدون دم العبد على رؤس جميع بالكف عن هذه التصرفات فالشعب والتاريخ يرحمهم".
وأكد رئيس الوزراء ان العزيمة والارادة اذا توفرت فاننا قادرون على صناعة المستقبل.. مشيراً إلى ان مشكلة اليمن تكمن في الفساد والفقر والبطالة، وعلى الجميع أن يتعاونوا لوضع حد لهذه المشاكل للمضي قدماً على طريق التطور.
وقال " الحكومة حريصة على بذل كل الجهود لتخفيف منابع الفساد، لكن هذا الفساد متجذر و لا يمكن القضاء عليه بين عشية وضحاها، فالتركة ثقيلة ولكننا نبذل قصارى جهدنا للتعامل معها".
ولفت إلى ضرورة تكريس مسار التنمية لصالح الطبقة الفقيرة.. مشيراً إلى ان تأكل الطبقة الوسطى في المجتمع، ووجود طبقة الاغنياء المترفين وأخرى للفقراء لا يمكن ان يحدث سلم اجتماعي في اي مجتمع كان.

وشدد رئيس الوزراء على أهمية ان يكون ولاؤنا جميعاً لله والوطن والشعب، وأن نبتعد عن تقديس الأشخاص، ويجب ان لا يبقى اي مسئول في منصبه لفترة من اربع إلى ثمان سنوات، فتمجيذ الفرد كلام مرفوض ولا يمكننا القبول به.
وتمنى الأخ رئيس الوزراء في ختام كلمته للمؤتمر التوفيق والنجاح والخروج بمعالجات ورؤى للارتقاء بمستوى الخدمات الصحية والرعاية الطبية في اليمن. وألقى وزير الصحة العامة والسكان الدكتور احمد قاسم العنسي كلمة اشاد من خلالها بالدور والجهود التي تبذل من قبل اتحاد المستشفيات الطبية الخاصة في

أردف قائلاً "اشعر بالأسى الشديد أن عشرات الآلاف من مرضانا يذهبون للعلاج في الخارج، وكم تخسر اليمن من عسلات صعبة جراء ذلك، بل إن البعض من ذوي القدرات المالية المحدودة يتعرضون في الخارج لمصوبات ومعاماة قاسية".
وأكد الأخ ياسدوة على أهمية تطبيق قانون التأمين الصحي وجويد الخدمات والرعاية الصحية، المعالجة كل هذه المشاكل .. مشيراً إلى أن تراجع الخدمات الصحية امر غير مقبول، فالافتراض أن تتطور لأن تتراجع.
ولفت إلى أن التعليم والصحة وتأمين لا يفضلان ويجب اإهتمام بهما لتحقيق التطور الذي يشده الجميع.
وأكد رئيس الوزراء أن اليمن وضعت الطريق الصحيح وحمنا سيبنى اليمن الجديد.. مشيراً إلى اليمن لديها كل المقومات اللازمة للنهوض إذا ما أحسن استثمارها.. لافتنا بهذا الخصوص إلى المقومات السياحية والاستثمارية والثروات الطبيعية التي تكتننها البلاد والتي يمكن من خلالها تحقيق النهوض المنشود لليمن بدوره المحوري في خدمة محيطه الإقليمي والدولي.
ودعا الأخ ياسدوة من يحاولون افتعال المشاكل والعراقيل امام الحكومة لعرقلة عجلة التغيير، أن يضعوا أيديهم في ايدينا لبناء اليمن الجديد وتنمية الوطن وخدمة المواطنين.. مطالباً بالكف عن المحامكات والمزايدات، وضرورة التكاتف في هذه المرحلة الدقيقة والحساسة من تاريخ اليمن لتحقيق التطلعات المنشودة في التطور والتغيير.

وقال " عجلة التاريخ لن تعود إلى الوراء، وعلينا أن نستغل هذه الفرصة التاريخية لوضع اليمن على الطريق الصحيح، لأن هذه

صنعاء/ سبأ//
افتتح رئيس مجلس الوزراء الأخ محمد سالم ياسدوة أمس أعمال مؤتمر المعايير الصحية اليمنية، الذي ينظمه على مدى يومين اتحاد المستشفيات اليمنية الخاصة تحت شعار " نحو خدمة صحية آمنة ذات جودة عالية للمريض اليمني".
وفي افتتاح المؤتمر ألقى الأخ رئيس الوزراء كلمة عبر في مستهلها عن سعادته بتدشين أعمال هذا المؤتمر الذي يحضره نخبة متميزة من اطباء لتبادل الخبرات والاستفادة من التجارب الناجحة لرفع جودة الادارة الصحية.. معرباً عن أمله في أن يكون هذا المؤتمر باكورة لسلسلة من المؤتمرات العلمية من اجل تطوير جودة وسلامة الخدمة والرعاية الصحية التي يبنيها عن توفّر للمريض اليمني بشكل خاص، ولتطوير الوضع الصحي في بلادنا بشكل عام.
وقال "إن تأمين سلامة المرضى هو اليوم أحد المتطلبات الرئيسية على مستوى العالم".
وأضاف " توجّهت الدول خلال السنوات الأخيرة إلى التركيز على تطوير قدرات مستشفياتها على تحقيق هذه السلامة للمريض".
لافتنا إلى المسؤولية والدور الحيوي الواقع على عاتق المهنيين من الأطباء وطاقم التمريض والاداريين في تحسين معايير الجودة الطبية.

وأكد الأخ ياسدوة ان الحكومة لن تألو جهداً في تقديم الدعم اللازم حتى يتم الوصول إلى مستوى تحقيق هذا الهدف الانساني البالغ الأهمية والذي عانى منه اليمنيون كثيراً بسبب تردي الخدمة الصحية المقدمة لهم.
وشدد رئيس الوزراء على ضرورة الارتقاء بالخدمات الصحية اليمنية من اجل الحد من الذهاب للعلاج في الخارج الذي يكبد البلاد خسائر مالية كبيرة.. وقال " علينا ان نوقف هذا الزيف العملة الصعبة من اجل العلاج في الخارج، فنحن في امس الحاجة لهذه الاموال لتوجيهها لصالح التنمية والنهوض الاقتصادي وتحقيق التقدم المنشود".

وزير الصحة:
إجراءات قانونية
لاغلاق المنشآت
الطبية التي لم
تصحح أوضاعها